.ملحوظة: هذه الترجمة ممكنة بفضل المساهمة التطوعية للفريق المنظم لمنتدى حوكمة الإنترنت 2024 في المملكة العربية السعودية
.ممتن لك. هذه الترجمة لا تمثل أي موقف للمنظمة IGF

توفّر هذه الوثيقة ملخّصاً للنقاط التي أثيرت خلال الاجتماع السنوي الثامن عشر للمنتدى العالمي لحوكمة الإنترنت الذي استضافته كيوتو، اليابان في الفترة من 8 إلى 12 أكتوبر 2023.
الآراء والأفكار الواردة في هذه الوثيقة لا تعكس بالضرورة آراء الأمانة العامة للأمم المتحدة. التسميات والمصطلحات المستخدمة قد لا تتوافق مع تلك المعتمدة من الأمم المتحدة، ولا تنطوي على التعبير عن أي رأي من جانب المنظمة.
ركزت المناقشات في المنتدى على الموضوع العام المتمثّل في "الإنترنت الذي نريده - تمكين جميع الناس".
وتمحورت الجلسات حول ثمانية محاور فرعية كما يلي:

- **الذكاء الاصطناعي والتقنيات الناشئة**
- **تجنب تجزئة الإنترنت**
- **الأمن السيبراني والجرائم الإلكترونية والإنترنت الآمن**
- **إدارة البيانات والثقة**
- **الفجوات الرقمية والشمول**
- **الحوكمة والتعاون الرقمي العالمي**
- **حقوق الإنسان والحريات**
- **الاستدامة والبيئة**

انبثقت رسائل منتدى حوكمة الإنترنت الواردة في هذه الوثيقة من الجلسات العديدة التي عُقدت حول هذه المواضيع.

**قضايا عامة**

ناقشت العديد من الجلسات خلال المنتدى المساهمة التي يمكن أن يقدمها الإنترنت والتقنيات الرقمية لدعم أهداف التنمية المستدامة.
وقد تزايد الاهتمام بالدور الذي يمكن أن تلعبه التقنيات الرقمية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما في تلك المجالات التي تأخّرت جراء جائحة كوفيد-19. تم التركيز خلال المنتدى على النفاذ والبنية التحتية، وحوكمة التقنيات الجديدة مثل الذكاء الاصطناعي، والحاجة إلى تطوير المهارات الرقمية، والسلوك الأخلاقي في إنتاج واستخدام التقنيات الرقمية (يشمل ذلك قضايا المخلفات الإلكترونية، وحماية البيانات، وتخزين البيانات العابرة للحدود)، والحاجة إلى سد الفجوة الرقمية بين الجنسين، وتشجيع زيادة مشاركة المرأة ودورها القيادي في مجال التقنية.
ناقشت العديد من الجلسات القضايا المقترح إدراجها في الاتفاق الرقمي العالمي الذي يجري الإعداد له قبل قمة الأمم المتحدة التي تُعنى بالمستقبل والمقرر عقدها في عام 2024، ويشمل ذلك دور منتدى حوكمة الإنترنت الذي يتيح الاستفادة من خبرة أصحاب المصلحة المتعددين لبلورة هذا الاتفاق ومخرجاته. كما تم النظر في مراجعة القمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS) +20 المقبلة، والتي من المقرر النظر فيها من قبل الجمعية العامة في عام 2025 والتي ستراجع أيضاً ولاية منتدى حوكمة الإنترنت.
قدّم فريق القيادة لمنتدى حوكمة الإنترنت ورقة بحثية حول "الإنترنت الذي نريده" تقترح مبادئ عامة لتطوير الإنترنت في المستقبل، حيث دعت إلى تقديم وجهات النظر الخاصة بمجتمع "منتدى حوكمة الإنترنت".

**الذكاء الاصطناعي والتقنيات الناشئة**

**الموضوع**

الذكاء الاصطناعي هو تقنية فاعلة ومبتكرة وقادرة على إحداث التغيير. ومن الصعب التفكير في قطاع لم يتأثر بالفعل به أو قد لا يتحوّل؛ بسبب تطوّره السريع ومجالاته المتعدّدة، ويشمل ذلك تعزيز الإنتاجية، وتبعات التغيّر السريع الناجم عن ذلك في الاقتصاد والمجتمع والثقافة.

إن التطورات الأخيرة ملفتة وتطرح تحديات وفرصاً جديدة. في العام الماضي، دخل الذكاء الاصطناعي التوليدي وتطبيقاته إلى حياة الناس اليومية ومناقشاتهم.

ويشعر الكثير من الناس بالقلق إزاء الآثار المترتبة على ذلك بالنسبة للمجتمع البشري والبيئة، على المدى القصير والطويل. وهناك حاجة إلى الحوار والتعاون العالمي بين أصحاب المصلحة المتعددين؛ لضمان تطوير الذكاء الاصطناعي وتطبيقه بشكل مسؤول.

إن تطبيقات الذكاء الاصطناعي وتأثيره تتجاوز الحدود الوطنية. ومع ذلك، فإن معظم المناقشات المتعلقة بسياسات الذكاء الاصطناعي وتطويرها وتحليلها تركز حاليًا على بلدان الشمال.

يجب فهم هذه الفرص والآثار المترتبة عن الذكاء الاصطناعي على الجنوب العالمي بشكل أكثر شمولاً وتحديد أولوياتها.

**الرسائل**

**التعاون العالمي**

لا يمكننا تحقيق إمكانات الذكاء الاصطناعي بما يعود بالنفع على الجميع إلا من خلال الجهود العالمية الجماعية التي تعتمد على مجموعة واسعة من وجهات نظر صناع السياسات والتقنيين والمستثمرين والشركات والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية من جميع البلدان والمناطق. ويجب أن تكون حوارات الحوكمة العالمية الرفيعة المستوى ومجموعات الخبراء المنسقة متوازنة مع حوارات شاملة ومفتوحة للجميع. ويُعدّ التعاون بين سياسة الذكاء الاصطناعي العالمية وحوكمة المبادرات أمرًا ضروريًّا لمنع تجزئة الجهود ونهج السياسات غير المتسقة. سيكون تطوير أفضل الممارسات ومشاركتها أمرًا مهمًّا، ويجب أن يشمل وجهات نظر من الجنوب العالمي.
كما تحتاج حكومات بلدان الجنوب إلى زيادة الاهتمام بالتنمية المسؤولة والآمنة للذكاء الاصطناعي داخل بلدانها، وتطوير السياسات والاستراتيجيات القائمة على اللبنات الأساسية التي تشمل التوصيلية ومحو الأمية الرقمية والأمن السيبراني.
ولا ينبغي أن تقتصر آراء أصحاب المصلحة المتعددين بشأن الحوكمة الرقمية على الخبراء، بل ينبغي إيجاد طرق للمشاركة والبناء على تجارب الجميع. ومن شأن النهج الشامل أن يضمن مساهمة وجهات النظر المتنوّعة في تشكيل السياسات التي تؤثر على السكان على نطاق أوسع.

**الحوكمة**

ينبغي تطوير الذكاء الاصطناعي وغيره من التقنيات الناشئة، واستخدامها بطرق تحترم حقوق الإنسان والقيم الديمقراطية وسيادة القانون. ويجب أن تكون أنظمة الذكاء الاصطناعي شاملة وتحترم الخصوصية من خلال

تصميمها. كما يجب أن تكون عمليات تطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي نفسها، بالإضافة إلى سياسة الذكاء الاصطناعي وأطر الحوكمة والتنظيم؛ شفافة وشاملة.

لقد تم إحراز تقدم كبير في تطوير مبادئ الذكاء الاصطناعي العالمية، ويشمل ذلك "عملية هيروشيما للذكاء الاصطناعي" بقيادة مجموعة الدول الصناعية السبع والتي بدأتها حكومة اليابان. ويتعيّن علينا الآن أن ننتقل من وضع المبادئ التوجيهية والمبادئ الأخلاقية، إلى تفعيل حوكمة الذكاء الاصطناعي.

وينبغي بذل جهود متضافرة لترجمة مبادئ الذكاء الاصطناعي إلى تدابير قابلة للتنفيذ وتنفيذ فعّال. وينبغي لجهودنا الرامية إلى تفعيل القيم المشتركة عالميًّا أن تكون مرنة بالقدر الكافي حتى تصبح التدابير قابلة للتكيف بسهولة مع السياقات المحلية والثقافية المتنوعة.

وتعتبر معايير الذكاء الاصطناعي والمبادئ التوجيهية وآليات التقييم الذاتي وقواعد السلوك مهمة، كما أن التنظيم ضروري أيضًا لحوكمة فعالية للذكاء الاصطناعي. وهناك حاجة ملحة لتوضيح المسؤوليات والمساءلة لجميع الأطراف في دورة حياة تطوير الذكاء الاصطناعي، وتحديد الضمانات اللازمة.

ومن الضروري تعزيز آليات الرقابة، وتتبع تنفيذ وتأثير سياسات وخطط الذكاء الاصطناعي التي تم الاتفاق عليها بالفعل.

**حقوق الإنسان والتنمية**

• يمكن أن يؤدي النشر المتزايد للذكاء الاصطناعي في مجتمعاتنا إلى تمكين الناس وربط بعضهم البعض، ولكنه قد يؤدي أيضًا إلى زيادة التمييز وتعميق الفجوات الرقمية. وينبغي أن يحترم ابتكار الذكاء الاصطناعي حقوق الإنسان وسيادة القانون.
• إذا تم تسخيره بشكل آمن ومسؤول، يمكن للذكاء الاصطناعي أن يساعد المجتمع العالمي على تنشيط التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويتعين علينا أن نرفع مستوى الطموح في هذا الصدد، وأن نستخدم تقنيات جديدة لمعالجة المشاكل المعقدة التي نواجهها. وفي الوقت نفسه، ينبغي لنا أن نكون حريصين على عدم الانجراف وراء الوعد المستقبلي للذكاء الاصطناعي، بل يجب علينا ترسيخ مناقشات الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في الواقع العالمي والمحلي.
• من الضروري إشراك المجتمعات والأشخاص ذوي الخلفيات المتنوعة في تطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي. ونحن بحاجة إلى بناء الخبرة الفنية والاجتماعية والقانونية ذات الصلة. ولا يمكن أن ينمو التعاون إلا إذا كان هناك فهم مشترك لمفاهيم ومصطلحات الذكاء الاصطناعي.

**الذكاء الاصطناعي التوليدي**

• لقد أظهر الذكاء الاصطناعي التوليدي أنه قادر على تحسين الكفاءة وتسريع الابتكار، ولكننا نحتاج أيضاً إلى معالجة وترتيب أولويات الأسئلة المتعلقة بالتأثير الذي قد تخلفه هذه التقنية سريعة التطور على حقوق الإنسان والمؤسسات الديمقراطية في جميع أنحاء العالم، ويشمل ذلك الجنوب العالمي.

• يحتاج صُنّاع السياسات إلى اتباع نهج شامل لفهم تأثيرات الذكاء الاصطناعي. وينبغي للمجموعات الضعيفة التي تتفاعل مع الذكاء الاصطناعي التوليدي أن تشارك بشكل استباقي في المناقشات حول إدارة هذه التقنية الجديدة.

• ينبغي لجميع مجموعات أصحاب المصلحة العمل معًا لحماية الحقيقة والحفاظ عليها. ويمكن للمعلومات المضللة والتضليل المدعومين بالذكاء الاصطناعي التوليدي (على سبيل المثال في شكل التزييف العميق) أن تحجب الواقع المتصور أو تغيره. إن تعزيز المعلومات الموثوقة أمر حيوي، وخاصة في سياق الانتخابات.

• ومن المهم تسريع عملية تطوير التقنيات التي تكتشف وتحدد المحتوى الناتج عن الذكاء الاصطناعي. ويمكن أن تساعد هذه الجهود في التخفيف من المخاطر المرتبطة بالتزييف العميق والذكاء الاصطناعي التوليدي، وتعزيز الاستخدام المسؤول للبيانات، والمساهمة في بيئة رقمية أكثر أمانًا وجديرة بالثقة. وسيسمح تصنيف المحتوى الناتج عن الذكاء الاصطناعي للمستهلكين باتخاذ قرارات وخيارات أكثر استنارة. هناك حاجة إلى أساليب مبتكرة متعددة التخصصات لتطوير الأساليب اللازمة.

## تجنّب تجزئة الإنترنت

**الموضوع**

هناك اتفاق واسع النطاق داخل مجتمع منتدى حوكمة الإنترنت حول قيمة الإنترنت العالمية غير المجزأة كمنصة للنشاط البشري. ويعتبر انفتاح الإنترنت أداة فعّالة في تعزيز التمتع بحقوق الإنسان للمستخدمين، وتعزيز المنافسة وتكافؤ الفرص، وحماية الطبيعة التوليدية للإنترنت من نظير إلى نظير.

ومع ذلك، تم الإعراب عن القلق من أن الاختلاف في هيكل الإنترنت قد يؤدي إلى التجزئة التي يمكن أن تعرض الاتصال للخطر، وتقلل من وظائف الإنترنت وقيمتها. وهناك مجموعة واسعة من العوامل السياسية والاقتصادية والفنية التي من الممكن أن تؤدي إلى التفتت. كما أثيرت مخاوف بشأن آثار التشتت المتزايد لتجربة مستخدم الإنترنت، وحول المنافسة ونقص التنسيق بين عمليات وكيانات إدارة الإنترنت.

وفي حين أن النهج القانوني والتنظيمي والسياسي يختلف بالضرورة في جميع أنحاء العالم، فإن التنسيق النشط عبر الحدود الدولية أمر حيوي لضمان عدم تهديد النهج المجزأة للوصول العالمي وقابلية التشغيل البيني للإنترنت. ومن الممكن أن يؤدي التعاون والتنسيق على المستوى العالمي إلى تحديد علامات الإنذار المبكر، ورسم خرائط لتأثير السياسات والتطورات الأخرى، والاستعداد لمعالجة الآثار المترتبة على مثل هذه الاتجاهات. ويعتبر نهج أصحاب المصلحة المتعددين على نطاق واسع هو النهج الأنسب لتقييم ورصد العواقب المحتملة غير المقصودة للتدابير التي تؤثر على الإنترنت.

**الرسائل**

**مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين**

- تعتبر شبكة الإنترنت العالمية الموحدة على نطاق واسع حجر الأساس للنشاط الذي يتم القيام به عليها. ومع ذلك، فإن المخاطر والأثر المحتمل للإنترنت المجزأ يتم فهمها بطرق مختلفة من قبل مختلف أصحاب المصلحة في البلدان التي لديها بيئات إنترنت متنوعة. وهناك حاجة لاستكشاف أرضية مشتركة والعمل من أجل فهم مشترك للقضايا من أجل تحديد الاستجابات المناسبة والتعاون بشأنها عبر هذه السياقات المختلفة.
- يجب على مجتمع أصحاب المصلحة المتعددين تطوير مناهج السياسة والمبادئ التنظيمية التي تساعد على التطور المستمر لإنترنت عالمي وقابل للتشغيل البيني. ويجب أن تتجنب هذه الأساليب القيود غير الضرورية على استخدام البيانات والآثار السلبية على البنية التحتية للإنترنت، في حين يجب أن تحترم لوائح البيانات المحلية البروتوكولات المفتوحة والقابلة للتشغيل البيني. ولابد أن يكون من الممكن حماية المصالح المشروعة لعامة الناس والحكومات، مع تجنب تجزئة الإنترنت والحمائية الرقمية.
- قد ترغب الدول وأصحاب المصلحة الآخرون في استكشاف استخدام الاتفاقات النموذجية لإضفاء الطابع المؤسسي على الحوار والتعاون بشأن قضايا الإنترنت والاقتصاد الرقمي، ويشمل ذلك القضايا المتعلقة بالتجزئة. ويتعين على البلدان المتقدمة أن تستكشف السبل الكفيلة بتيسير مشاركة البلدان النامية في مثل هذه الترتيبات من أجل تعزيز التنمية الرقمية وتخفيف خطر تجزئة الإنترنت.

**الميثاق الرقمي العالمي ومراجعة القمة العالمية لمجتمع المعلومات+20**

- يوفر الميثاق الرقمي العالمي فرصة لإعادة التأكيد على قيمة الإنترنت المفتوح والمترابط في سياق ميثاق الأمم المتحدة وأهداف التنمية المستدامة وممارسة حقوق الإنسان.

•ومن المهم أن يوفر الاتفاق فرصة للمجتمع الفني للمشاركة بشكل بناء مع أصحاب المصلحة الحكوميين، وبالتالي سد الفجوات بين وجهات النظر الفنية والسياسية. إن استخدام السرد التقني المفرط في المناقشات المسيسة غير التقنية يهدد بإضعاف الثقة في الطبقة التقنية للإنترنت وقابلية التشغيل البيني.
وينبغي لمجتمع أصحاب المصلحة المتعددين تعزيز الفهم الشامل للتحديات والفرص المحيطة بإنشاء المحتوى، والوصول إلى المعلومات، وفتح الإنترنت من خلال إعادة تقييم الماضي، وتصور المستقبل، والانخراط في حوار بناء.
وقبل مراجعة القمة العالمية لمجتمع المعلومات + 20، ينبغي لمجتمع منتدى حوكمة الإنترنت أن يتطلع إلى الأمام، ويسعى إلى تحديد الشكل الذي يمكن أو ينبغي أن تبدو عليه شبكة الإنترنت في غضون عشرين عامًا، وما هي الإجراءات المطلوبة اليوم لصياغة رؤية إيجابية للمستقبل. وينبغي لأصحاب المصلحة مناقشة الدور المستمر للإنترنت كشبكة عالمية، وتحديد المخاطر المحتملة المرتبطة بتقسيم الإنترنت، ورفع مستوى الوعي حول مخاطر التجزئة، والحاجة إلى العمل الجماعي.

**الأمن السيبراني والجرائم السيبرانية والسلامة عبر الإنترنت**

**الموضوع**

لا يمكن تحقيق فوائد الإنترنت للتنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية بشكل كامل دون الثقة والأمن. ويعتبر النظر في هذه الجوانب جزءًا لا يتجزأ من تطوير الوصول الآمن والمأمون إلى الإنترنت. وينبغي أن يعكس احترام حقوق الإنسان، والانفتاح، والشفافية في صنع السياسات، ونهج أصحاب المصلحة المتعددين الذي يخدم مصالح المستخدمين النهائيين.

ويعدّ الأمن السيبراني والجرائم السيبرانية من المجالات المهمة، التي تتداخل في بعض الأحيان، ولكنها أيضًا متميزة في مجالات السياسة العامة التي تتطلب اهتمامًا جديًّا وتطوير الخبرة. ويُشكّل الأمن السيبراني - الذي يسعى إلى حماية البنية التحتية الحيوية للإنترنت والخدمات والتطبيقات والأجهزة من التهديدات الحقيقية والمحتملة - تحديًا رئيسيًا لسياسة الإنترنت. وفي الوقت نفسه، تشكل الجرائم الإلكترونية تهديدًا متزايدًا لمستخدمي الإنترنت، مع قائمة طويلة ومتزايدة من أنواع الضرر التي تشمل: التصيد الاحتيالي، وسرقة الهوية، والاحتيال عبر الإنترنت، والمطاردة عبر الإنترنت، وعمليات الاحتيال عبر الإنترنت. ويمكن أن تؤثر الهجمات الإلكترونية أيضًا على البنية التحتية الحيوية غير الرقمية، ويشمل ذلك الأنظمة الصحية وشبكات الطاقة.

وينبغي للمجتمع الدولي استكشاف طرق عملية لتعميم بناء القدرات في مجال الأمن السيبراني في مبادرات التنمية الرقمية الأوسع. وتطرح التوترات بين الرغبة في تعزيز التحول الرقمي والحاجة إلى تمكين الأمن السيبراني الفعال، تحديات أمام تمكين بيئة آمنة ومأمونة على الإنترنت، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويجب ترجمة الاتفاقيات الدولية القائمة إلى إجراءات قابلة للتنفيذ.

وينبغي للحكومات وصناع السياسات التأكد من أن الاستجابات القانونية للاستخدام الإجرامي والإرهابي للإنترنت تحمي سيادة القانون وحقوق الإنسان، وتأخذ حرية التعبير بعين الاعتبار بشكل كامل، وتثبت الشفافية والمساءلة.

**الرسائل**

**الحوكمة**

• يجب على الحكومات أن تدرك قيمة معايير الإنترنت المفتوحة والمتعلقة بالأمان، وأن تستخدم عمليات الشراء لجعل أنظمتها الرقمية والممكنة رقميًّا آمنة حسب التصميم.

• قد يوفر استخدام الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي طرقًا لتعزيز الأمن السيبراني والمرونة. ومع ذلك، يجب أن يكون هذا الاستخدام مسؤولاً ومستداماً. يمكن أن توفر المبادئ الأخلاقية إرشادات لمساعدة مطوري ومستخدمي الأمن السيبراني على فهم وتقييم ودراسة تطبيق هذه التقنيات الجديدة. ومن الأفضل تطوير مثل هذه المبادئ في المناقشات العالمية بين أصحاب المصلحة المتعددين، وينبغي أن تؤكد على السيطرة البشرية، والشفافية، والسلامة، والخصوصية.

• تعتبر خيارات السياسات المتعلقة بالأمن السيبراني والجرائم السيبرانية والسلامة عبر الإنترنت معقدة. فالتشفير، على سبيل المثال، يمثل بالنسبة للبعض خدمة خصوصية، ولكنه ضروري بالنسبة للآخرين لضمان حريات الرأي والتعبير بالإضافة إلى حقوق الإنسان الأخرى. لقد كان إخفاء الهوية سمة من سمات الكثير من أنشطة وتطبيقات الإنترنت، ولكن يمكن إساءة استخدامها لإلحاق الضرر بالمستخدمين الآخرين. تشير مثل هذه الأمثلة إلى الحاجة إلى أنظمة تعزز المساءلة مع حماية التعبير والحقوق الأخرى. وقد تكون طبقات مستويات الهوية إحدى الطرق التي يمكن من خلالها تطوير مثل هذه الأنظمة.

• قد يكون لخيارات السياسات تأثيرات تتجاوز بكثير الأهداف المقصودة منها، وتتجاوز الولايات القضائية والبلدان والمناطق التي يتم تقديمها فيها. ونظرًا لطبيعة الإنترنت المترابطة، فإن تعزيز أو إضعاف الخدمة في منطقة واحدة قد يكون له تأثير مماثل على جميع المستخدمين، حيث لا يكون تأثير خيارات السياسة مقيدة بالحدود.

· يمكن للأمم المتحدة أن تفعل المزيد لتحليل تطوير المعايير والأنظمة لتقييم التقنيات الناشئة، وتبادل المعرفة وأفضل الممارسات، وتوفير منصة لتبادل وجهات النظر بين أصحاب المصلحة المتعددين حول كيفية وضع

مبادئ مشتركة للتقنيات الناشئة. وهذا من شأنه أن يساعد في ضمان وجود المؤسسات المناسبة لترجمة المبادئ إلى معايير وأنظمة ملزمة.

**سلامة الطفل**

• يجب على جميع أصحاب المصلحة التعامل مع المصالح الفضلى للأطفال كاعتبار أساسي. تُعدّ معالجة نقاط الضعف والاعتراف بقدرات الأطفال النامية في جميع مجالات العمل المتعلقة بالتنمية الرقمية وإدارة الإنترنت أمرًا ضروريًّا إذا أردنا ضمان وجود عالم شامل وآمن ومأمون عبر الإنترنت، خاصة للأطفال الذين يشكلون الآن ثلث مستخدمي الإنترنت على مستوى العالم.

• يحق للأطفال الحصول على مساحات رقمية آمنة وشاملة ومناسبة لأعمارهم حيث يمكنهم الاستكشاف والتعلم واللعب. تُعدّ البيانات والأدلة وتبادل المعرفة أمرًا بالغ الأهمية لوضع سلامة الأطفال وحقوقهم في قلب جداول الأعمال الرقمية العالمية، ويشمل ذلك تلك المعنية بالأمن السيبراني وسلامة الأطفال على الإنترنت.

• يجب على الدول التأكد من دمج حقوق الطفل في التشريعات واللوائح، وليس في صكوك محددة فقط، مع الإشارة إلى التعليق العام رقم 25 لاتفاقية حقوق الطفل بشأن حقوق الطفل فيما يتعلق بالبيئة الرقمية.

• تتطلب السلامة حسب التصميم الاستثمار في سلامة الأطفال على الإنترنت عبر النظام البيئي بأكمله، مع التركيز بشكل خاص على قدرات البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، فضلاً عن المزيد من العمل التعاوني.

**العنف القائم على النوع الاجتماعي**

هـ • يمنع العنف القائم على النوع الاجتماعي عبر الإنترنت العديد من النساء والفتيات من الاستفادة الكاملة من فوائد الإنترنت. يحتاج صناع السياسات إلى تطوير استراتيجيات متعددة الطبقات لمنع العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تيسره التقنية والاستجابة له، والتي ترتكز على حقوق الإنسان، وقائمة على الأدلة، ويمكن تطبيقها على السياقات المحلية بالشراكة مع المجتمعات ومنظمات المجتمع المدني.

**المعايير السيبرانية**

• تتطلب المناقشات المستنيرة حول السياسات والمعايير والحوادث السيبرانية اتباع نهج شامل يأخذ بعين الاعتبار الديناميكيات عبر النظام البيئي بأكمله. عند استكشاف تأثير المعايير على الحوادث السيبرانية، ليس من المهم فقط فحصها فيما يتعلق بالسبب والاستجابة والتخفيف والتعافي من الحادث، ولكن أيضًا النظر في التأثيرات اللاحقة عبر النظام البيئي، ويشمل ذلك المستوى البشري.

• وتعمل الفرص والتحديات التي يقدمها النظام البيئي الرقمي على تمكين الأفراد والمجتمعات، والتأثير عليها. إن ترسيخ الجهود الرامية إلى تحسين المرونة السيبرانية على المستويات الفردية والمجتمعية والاقتصاديةإ وحتى الدولية، سوف تستفيد من التقدير الكامل للتأثيرات المترتبة على القرارات السياسية والأعراف والحوادث.

## إدارة البيانات والثقة

**الموضوع**

أصبحت البيانات موارد بالغة الأهمية في العصر الرقمي، ويتم إنشاؤها وتخزينها بكميات متزايدة باستمرار نتيجة للتطورات في التقنية الرقمية، ويشمل ذلك الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء. وغالبًا ما تكون الأطر التشريعية والتنظيمية القائمة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية غير كافية لمواكبة وتيرة التغيير في التقنية والتطبيقات.

وتعتبر تدفقات البيانات حاسمة للتعاون الدولي في العديد من المجالات ويشمل ذلك البحث العلمي، وإنفاذ القانون، والأمن الوطني والعالمي. ويمكن أن يساعد الاستخدام الفعال للبيانات ومشاركتها على نطاق عالمي في التغلب على التحديات المشتركة والتهديدات التي تشكلها الأزمات المتتالية مثل الأوبئة وتغير المناخ. وهناك حاجة إلى قدر أكبر من التماسك على المستوى العالمي لتحقيق نهج متوازن تعمل فيه البيانات لصالح الناس والكوكب، ويشمل ذلك الاستدامة البيئية.

كما يمكن للبيانات أن تولد ربحًا تجاريًّا وقيمة اجتماعية. ومع ذلك، فإن فوائد الاقتصاد القائم على البيانات كانت موزعة بشكل غير متساوٍ حتى الآن. ويشعر الكثيرون بالقلق من أن الأفراد والبلدان النامية كانوا، وربما يظلون، مقدمي البيانات في المقام الأول، وليس المستفيدين. وفي حين أن إدارة البيانات غالبًا ما تكون شديدة التركيز، فإن فقر البيانات يمثل أيضًا مشكلة كبيرة، خاصة في المجتمعات المحلية وبين الفئات السكانية الضعيفة.

ويؤدي الافتقار إلى خصوصية البيانات وعدم كفاية حماية البيانات إلى تقويض الثقة في إدارة البيانات، بينما ينبغي أن يتم تدفق البيانات وتبادل البيانات دون المساس بخصوصية البيانات الشخصية. ويمكن في بعض الأحيان التضحية بهذا في عمليات تبادل البيانات، بين جمع المعلومات وتطبيقها، على الرغم من وجود مخاطر مقصودة وغير مقصودة على الثقة والأمن.

**الرسائل**

**المبادرات الدولية**

•لكي نستفيد من قوة البيانات من أجل التنمية، يتعين علينا أن نعمل على إنشاء طرق موثوقة وآمنة لتبادل البيانات عبر الحدود. تتم الآن مناقشة التدفق الحر للبيانات مع الثقة (DFTT) على نطاق واسع كمفهوم تأطير لتطوير إدارة البيانات الدولية وتدفقات البيانات عبر الحدود.

•هناك حاجة إلى مبادئ وتدابير عملية لتطوير مفهوم DFFT وإنشاء أرضية مشتركة لنقل البيانات التي يمكن أن تسهل الاستفادة من البيانات من أجل التنمية، مع معالجة المخاوف بشأن خصوصية البيانات وسيادة البيانات. ومن الأهمية بمكان أن تشارك البلدان النامية مشاركة كاملة في المناقشات المتعلقة بتدفقات البيانات عبر الحدود، وأن تعكس طرائق ذلك احتياجاتها واهتماماتها.

•لقد مهد إطار سياسة البيانات التابع للاتحاد الأفريقي الطريق لنهج قاريّ مشترك لاستخلاص القيمة الاستراتيجية للتنمية المستدامة من البيانات الأفريقية، كما شكل المناقشات القارية حول ممارسات أكثر إنصافا لإدارة البيانات. وسيكون تنفيذ الإطار على المستويات الوطنية حاسما في تمكين البلدان الأفريقية من الاستفادة الكاملة من الفرص المتاحة من التدفقات عبر الحدود، وتنمية الاقتصاد الرقمي داخل منطقة التجارة الحرة القارية في أفريقيا.

**إدارة البيانات وبناء القدرات**

•يجب على الحكومات والهيئات التنظيمية العمل معًا لتطوير وتنفيذ لوائح خصوصية شاملة للمراقبة الخاصة في الأماكن العامة. ويجب أن تتناول هذه اللوائح التحكم في البيانات، والشفافية في تبادلها، وحماية حقوق الإنسان. وسيساعد التعاون بين أصحاب المصلحة على ضمان الرقابة السليمة، وإنفاذ هذه اللوائح لحماية الحريات الفردية.

وتتزايد أهمية مسائل إدارة البيانات وملكيتها والتحكم فيها. وينبغي لمنظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين، التعاون في جهود البحث والدعوة؛ بهدف كشف تدفق البيانات، ومحاسبة شركات المراقبة الخاصة والسلطات الحكومية على إدارة البيانات.

- وتتمتع شراكات البيانات بين القطاعين العام والخاص (والتي قد تتطلب تبادل البيانات عبر الحدود) بفوائد ملموسة في أوقات الانقطاع أو الأزمات، ولكن بناء علاقات موثوقة يتطلب وقتًا، ويعتمد غالبًا على العلاقات غير الرسمية والوسطاء. وستكون إجراءات التشغيل القياسية وطرائق التشغيل البيني للبيانات مفيدة في دفع هذا التعاون إلى الأمام.
- ومن المهم تطوير قدرة صانعي السياسات والجهات التنظيمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين على المشاركة بشكل هادف في المناقشات حول إدارة البيانات على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية.

**الفجوات الرقمية والشمول الرقمي**

**الموضوع**

وتشير التقديرات إلى أن نحو 2.6 مليار شخص - أو ثلث سكان العالم - لم يستخدموا الإنترنت بعد، حيث إن هناك فجوات رقمية كبيرة بين المناطق والبلدان والمجتمعات وداخلها، كما أن هناك فجوة رقمية كبيرة بين الجنسين في العديد من البلدان. ويفتقر العديد منهم إلى إمكانية الوصول إلى أسماء النطاقات وعناوين البريد الإلكتروني بلغتهم الأم. وتميل المجموعات المحرومة اقتصاديًّا واجتماعيًّا وتعليميًّا أيضًا إلى الحرمان رقميًّا.

وتعد معالجة هذه الفجوات في الوصول، ويشمل ذلك جودة الوصول، قضية مركزية في بناء إنترنت شامل. ويعد الهدف من الشمول الرقمي هو رفع مستوى بيئة الإنترنت حتى يتمكن الجميع من تبني التنمية الرقمية العادلة والنمو الاجتماعي والاقتصادي.

ويشمل الوصول المجدي ما هو أكثر بكثير من مجرد الاتصال. ولن تتمكن البنية التحتية لتقنية المعلومات والاتصالات وحدها من سد الفجوات الرقمية، ولا يمكن معالجة أوجه عدم المساواة عبر الإنترنت دون فهم علاقتها بأوجه عدم المساواة خارج الإنترنت والاستجابة لها. ولتحقيق القيمة الحقيقية، يجب أن يكون الوصول شاملاً ومفيدًا ومستدامًا وبأسعار معقولة ومرتبطًا بفرص محو الأمية الرقمية التي تستجيب لظروف المستخدمين ومهاراتهم واحتياجاتهم وأولوياتهم.

كما يجب أن تعالج السياسات والممارسات الرامية إلى تعزيز إمكانية الوصول، خطر ترك الفئات الأكثر ضعفا وراءها، ويشمل ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة، والأقليات، ومجتمعات اللاجئين، والأقليات الجنسية والجنسانية، وكبار السن، وأولئك الذين يعيشون في فقر أو المناطق النائية والريفية. ويجب أن تكون هذه المجتمعات قادرة على الوصول إلى السلع والخدمات، سواء عبر الاتصال بالإنترنت أو بدونه.

**الرسائل**

**اتصال ذو معنى**

- ومع تزايد الاتصال، تحولت مناقشة الفجوات الرقمية من التغطية إلى الاستخدام، ويشمل ذلك نطاق الخدمات المتاحة للمستخدمين. وقدرتهم على الوصول إلى الخدمات بلغاتهم الأصلية. ويُنظر بشكل متزايد إلى الاتصال العالمي الهادف - والذي يمكن تعريفه على أنه فرصة للجميع للاستمتاع بتجربة آمنة ومرضية وثرية ومنتجة وبأسعار معقولة على الإنترنت - على أنه عامل تمكين أساسي لحقوق الإنسان، فضلاً عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- ويعد الاتصال العالمي الهادف أمرًا بالغ الأهمية لتمكين التحول الرقمي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وسيتطلب تحقيق ذلك من صناع السياسات تبني هذا المفهوم كهدف سياسي، ووضع مؤشرات وغايات لقياسه وتحقيقه، وإدراجه في الاستراتيجيات والسياسات وخطط التنفيذ الرقمية الوطنية.
- وتعد البيانات الجيدة النوعية بشأن جميع جوانب الاتصال الشامل والهادف ضرورية لإبلاغ السياسات الرقمية ومراقبتها، وتحديد طبيعة الفجوات الرقمية وشدتها، وتحديد الأهداف ذات الأولوية لتدخلات السياسات. ويجب اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان إتاحة هذه البيانات لصانعي السياسات.
- كما تعد السياسات المبتكرة والنهج التنظيمية مهمة في الوصول إلى المجتمعات المحرومة من الخدمات. ويمكن لمناهج التمويل غير التقليدية أن تدعم وتبني الشبكات، ويشمل ذلك الشبكات المجتمعية، في المناطق التي تكون فيها القدرة على الاتصال ضئيلة أو معدومة. ويمكن للمكتبات والخدمات العامة الأخرى توفير الاتصال للمجتمعات والأفراد المهمشين.

الشمول الرقمي

ويتطلب التغلب على الفجوات الرقمية أن يكون الوصول إليها متاحاً للجميع داخل المجتمع. وينبغي للحكومات والشركات اتخاذ خطوات لضمان إمكانية الوصول للأشخاص ذوي الإعاقة، وذوي المعرفة المحدودة بالقراءة والكتابة والمهارات اللغوية، وغيرهم من الفئات المهمشة.

•ويعتمد الشمول الرقمي على إنترنت متعدد اللغات، وتحقيق إنترنت متعدد اللغات يعتمد على القبول العالمي(UA) ؛ ولذلك ينبغي تعزيز تعميم الوصول إلى الخدمات من خلال التعاون والتنسيق.
•ولربط المجتمعات التي تتواصل بشكل رئيسي عبر الأشكال الشفهية، سيحتاج الإنترنت إلى تكييف أو إنشاء اتصالات غير نصية، مثل ملفات/ رسائل الصوت والفيديو، ونسخ الحروف الهجائية، وغيرها من أشكال التبادل البديهية. ويجب أيضًا تحدي هيمنة الأبجدية اللاتينية على الإنترنت من أجل تسهيل وصول واستخدام مستخدمي اللغات التي تستخدم أبجديات أخرى.
•وتلعب موارد التعليم المفتوح (OER) دورًا مهمًّا في رفع مستوى الوعي ومهارات القراءة والكتابة الرقمية. وينبغي للحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين أن يساعدوا في ضمان جودة التعليم والجمهور.
•ويجب أن يكون تطوير مبادرات الوصول والشمول شاملاً للمجتمعات المستهدفة. ويعد المحتوى ذو الصلة محليًّا والموجه نحو الهدف مهمًا للشمول الرقمي، ويتطلب حوافز وتمويلًا ليكون مستدامًا، من الإنتاج إلى التوزيع.

**تنمية القدرات والقيادة**

•يعد اتباع نهج شامل لتنمية القدرات أمرًا مهمًّا لتحقيق التوصيلية المستدامة والهادفة. وهناك حاجة إلى مهارات المعرفة الرقمية والإعلامية لتمكين المشاركة الكاملة في النشاط عبر الإنترنت، ويشمل ذلك الوصول إلى خدمات عالية الجودة والقدرة على التعامل مع تحديات الأمن السيبراني. وهناك حاجة إلى المهارات التقنية لفهم التقنيات الناشئة وتحديد التطبيقات المفيدة.
• وينبغي تشجيع قيادة تقنية المعلومات والاتصالات بين مجموعات الأقليات، والحد من التحيز التقني، وتحسين توطين الخدمات والمنتجات عبر مختلف المناطق والمجتمعات.

الحوكمة والتعاون الرقمي العالمي

## الموضوع

إن الرؤية الإيجابية لمستقبل الإنترنت يجب أن تأخذ بعين الاعتبار العديد من المجالات والقيم المختلفة المتعلقة بالتنمية المستدامة وحقوق الإنسان والوصول والانفتاح والشفافية وسيادة القانون، فضلاً عن الاعتبارات التقنية. ومن الأفضل أن يتم ذلك بطريقة شاملة لأصحاب المصلحة المتعددين، حيث يمكن معالجة مصالح جميع الجهات الفاعلة.

وبينما يساهم الإنترنت في النمو الاجتماعي والثقافي والاقتصادي، فإن مسائل الإدارة والمساءلة والثقة والوصول لا تزال قائمة. وبما أنه لا يمكن التعامل مع الإنترنت من منظور أحادي البعد، فإن إدارة الإنترنت التعاونية والمنصفة والشاملة أمر حتمي، وتتطلب تنسيقًا وتوحيدًا جيد التنظيم. ويعد الحوار بين المعنيين في المقام الأول بالإنترنت وأولئك المهتمين في المقام الأول بالمجالات الاقتصادية ومجالات السياسة العامة الأخرى، أمرًا ضروريًا لتحقيق أفضل النتائج.

كما أن رصد تأثيرات الإنترنت والتطورات الرقمية الأخرى أمر بالغ الأهمية لتحديد الفرص والمخاطر وطرق معالجتها، بما يتوافق مع التنمية المستدامة وحقوق الإنسان.

تتطلب استدامة النظام البيئي لإدارة الإنترنت مشاركة وإشراك الشباب، الذين يمثلون الجيل المقبل من المستخدمين والخبراء والقادة. ونظراً للوتيرة السريعة للتغير التقني، فمن المهم بناء قدرات الأجيال المقبلة في جميع البلدان على جميع المستويات.

### الرسائل

**الحوكمة الرقمية**

• تعترف المناقشات حول الإدارة الرقمية بشكل متزايد بالعلاقة التكافلية بين إدارة الإنترنت والإدارة الأوسع للاقتصادات والمجتمعات في العصر الرقمي. وفي حين يظل الإنترنت مكونًا أساسيًا في المجتمع الرقمي، فإن هذه المناقشات يجب أن تمتد إلى اهتمامات أوسع، ويشمل ذلك الطرق التي تؤثر بها التقنيات الرقمية على المجتمع، وقضايا مثل حقوق البيانات، وأخلاقيات الذكاء الاصطناعي، والنظام البيئي الرقمي الأوسع. إن تحديات الحوكمة الرقمية تتجاوز الحدود التقليدية لحوكمة الإنترنت، ومن المهم أن ننظر إليها بشكل كلي.

• وتظل الحوكمة الرقمية متعلقة بعدد من القضايا الأساسية أو التأسيسية، ويضمن التأكيد على هذه الأمور أن يرتكز النظام البيئي للحوكمة الرقمية على مبادئ صمدت أمام اختبار الزمن. ومن خلال معالجة التحديات الأساسية، مثل: خصوصية البيانات والحقوق الرقمية والأمن السيبراني وتطوير البنية التحتية، يمكن لمجتمع الحوكمة الرقمية إنشاء أساس أكثر مرونة وأمانًا للعصر الرقمي المتطور، والذي يمكنه الاستجابة بشكل أكثر فعالية لتحديات الوقت الحالي.

مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين

• المشاركة المتنوعة تعزز الفهم الشامل للقضايا المعقدة المحيطة بالحوكمة الرقمية؛ ولذلك فإن ضمان تمثيل مجموعة واسعة من وجهات النظر في حوار الحوكمة الرقمية أمر بالغ الأهمية. ويمتد هذا إلى ما هو أبعد من النوع الاجتماعي والجنسية ومشاركة

أصحاب المصلحة ليشمل مجموعة واسعة من الأصوات، شاملاً الأصوات الصادرة عن السلطتين التشريعية والقضائية للحكومة. ويجب أن تضمن الشمولية عدم سيطرة أي مجموعة واحدة على المحادثة، وأن يتم أخذ جميع الأصوات بعين الاعتبار عند تشكيل مستقبل إدارة الإنترنت.

• لقد كان نموذج أصحاب المصلحة المتعددين سمة مميزة لحوكمة الإنترنت، مما يسمح لمجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة، ويشمل ذلك الحكومات والمجتمع المدني والشركات والمجتمع التقني، بالمشاركة في صنع القرار، وتسهيل كل من الشمولية والتعاون، وتعزيز نهج متوازن وعادل لمواجهة تحديات العصر الرقمي.

• شهدت عمليات أصحاب المصلحة المتعددين نجاحاً واستخداماً متزايداً على مدى العقدين الماضيين. ولقد تطور مجتمع أصحاب المصلحة المتعددين منذ القمة العالمية لمجتمع المعلومات، وتزايد نطاق المصالح المختلفة الممثلة ضمن تجمع أصحاب المصلحة. ومن المهم أن تتجاوز حوكمة الإنترنت والعمليات الدولية، مثل القمة العالمية لمجتمع المعلومات + 20، الإشارة إلى أهمية تعدد أصحاب المصلحة، وتشكيل الطرائق التي تشمل رسم خرائط أصحاب المصلحة، والترحيب بالمشاركة المتنوعة، والاستفادة من الخبرات المتنوعة. وينبغي النظر في إيجاد قنوات مبتكرة للمساهمات، مع التركيز بشكل خاص على قيمة توسيع نطاق المشاركة من جانب الأفراد ومجموعات أصحاب المصلحة والبلدان الممثلة تمثيلا ناقصا.

• وتلعب الشركات دوراً حاسماً في النظام البيئي الرقمي، حيث إن مشاركتهم أمر حيوي في معالجة التحديات والفرص المعقدة التي يوفرها العصر الرقمي. كما يتحملون مسؤولية أوسع للمساهمة في تشكيل الحوكمة الرقمية، والمساهمة بالخبرة في قضايا مثل: الأمن السيبراني، وإدارة البيانات، والشمول الرقمي.

• وتهتم الشركات بتوفير بيئة رقمية مستقرة وآمنة تعزز الابتكار والنمو، وبينما يسعون إلى تحقيق الربحية ونمو السوق، ينبغي لهم أيضا أن يدركوا أن الحوكمة الرقمية يجب أن تخدم الصالح العام الأوسع.

**دور منتدى إدارة الإنترنت**

• إن تطور منتدى حوكمة الإنترنت من مناقشة حوكمة الإنترنت فقط إلى معالجة نطاق أوسع من قضايا الحوكمة الرقمية يعكس الطبيعة الديناميكية للعصر الرقمي.

• يجب تعزيز رؤية منتدى إدارة الإنترنت ومكانته من خلال استراتيجية توعية فعالة، إذا كان له أن يستمر في العمل كمركز للحوار البناء والتعاون، وجذب أصحاب المصلحة الجدد، وإشراك مجموعات متنوعة في تشكيل مستقبل إدارة الإنترنت.

• ولمعالجة الطبيعة المعقدة والمتعددة الأوجه لإدارة الإنترنت، تحتاج كيانات مثل منتدى إدارة الإنترنت، إلى التمويل والموارد الكافية. ويلزم توفير التمويل الكافي لدعم البحوث والأنشطة التشغيلية والتنسيق بين أصحاب المصلحة. وبدون الموارد المناسبة، قد لا يتم تحقيق المبادرات والمشاريع المهمة، مما يعيق تطوير الأفكار والمبادرات في مجال الحوكمة الرقمية العالمية.

حقوق الإنسان والحريات

**الموضوع**

يجب أن يكون الوصول إلى الإنترنت متاحًا وآمنًا للجميع، وينبغي له أن يحترم الحقوق المدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المنصوص عليها في اتفاقيات الحقوق الدولية، ويشمل ذلك معاهدات حقوق الإنسان وغيرها من قواعد القانون الدولي ذات الصلة. ومن المهم تحسين رصد وتنفيذ الحقوق الرقمية على جميع المستويات، بالاعتماد على الآليات الوطنية والعالمية.

يوفر الإنترنت فرصة حاسمة للوصول إلى المعلومات والتعبير كما هو موضح في المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وينبغي للحكومات أن تتجنب اللجوء إلى قطع الإنترنت بسبب تأثير ذلك السلبي على حقوق الإنسان والرفاهية الاقتصادية. كما يوفر الإنترنت فرصًا لتعزيز الحق في التعليم، كجزء من سياسات أوسع لتحسين التعليم.

تنتشر المخاوف على نطاق واسع بشأن المعلومات المضللة والمعلومات الخاطئة، واستخدام الخدمات عبر الإنترنت في الأنشطة الإجرامية، وإساءة معاملة الأطفال، وخطاب الكراهية، والتدخل في الانتخابات والعمليات القانونية. وتجري مناقشة الأساليب التنظيمية لهذه التحديات وغيرها في العديد من البلدان والمنتديات. وينبغي أن تكون النتائج متسقة مع النطاق الكامل لحقوق الإنسان المنصوص عليها في الاتفاقيات والمعايير والقواعد الدولية لحقوق الإنسان.

ويحتاج الذكاء الاصطناعي إلى تطويره ونشره بطرق تسمح له بأن يكون شاملاً قدر الإمكان، وغير تمييزي، وقابلاً للتدقيق، ومتأصلاً في المبادئ الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان. ويتزايد التعبير عن المخاوف بشأن المخاطر المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، ويشمل ذلك المراقبة وأتمتة عملية صنع القرار. وينبغي معالجة هذه الأمور في منتديات أصحاب المصلحة المتعددين في سياق التنمية المستدامة وحقوق الإنسان.

**الرسائل**

**الحكم والحقوق**

- ينبغي أن تكون حقوق الإنسان والكرامة في قلب أطر حوكمة التقنيات الرقمية، ويشمل ذلك الذكاء الاصطناعي، ومعالجة المخاطر والتهديدات فيما يتعلق بخصوصية البيانات ومراقبتها، وحرية التعبير والتجمع، والتلاعب وخطاب الكراهية، والمعلومات المضللة والتضليل.
- وتتحمل الحكومات مسؤولية ضمان تنفيذ حقوق الإنسان في الممارسة العملية، سواء عبر الإنترنت أو خارجها. وللقيام بذلك بشكل فعّال، يتعين عليهم الاستثمار في التدريب وبناء قدرات صانعي السياسات والقضاة وغيرهم من المهنيين القانونيين.
- ويحتاج صناع السياسات إلى تحسين فهمهم لتقنيات الإنترنت، والبنية التحتية التي تقوم عليها، وأساليبها ونماذج أعمالها إذا أرادوا اتخاذ قرارات سياسية مستنيرة وتصميم الأطر التنظيمية المناسبة. ومن الممكن أن تساعد زيادة الشفافية من جانب الشركات وأصحاب المصلحة الآخرين على تحقيق ذلك.
- من المهم الاعتراف بالترابط بين القضايا المحلية والعالمية، وضمان التمثيل والوصول إلى مناقشات السياسات الرقمية لتلك المجتمعات والقطاعات التي ستكون الأكثر تأثراً بها.
- وليست التقنية محصورة بالحدود الجغرافية، حيث يجب أن تكون القوانين واللوائح التي تحكم استخدام التقنية في مجالات مثل التشفير، متوافقة مع المعايير والقواعد الدولية المتعلقة بالخصوصية وحرية التعبير والإجراءات القانونية الواجبة والوصول إلى المعلومات.

**الوصول إلى المعلومات**

- التناقضات في الوصول إلى البيانات (خاصة في الجنوب العالمي) والصراعات المحتملة بين اللوائح الدولية والمحلية تحد من قدرة البحث والتحليل وإعداد التقارير حول تأثير المنصات الرقمية على المجتمع، ويشمل ذلك تأثيرها على الصحافة ووسائل الإعلام الإخبارية.

وتعد الصحافة عالية الجودة وسيلة فعالة ضد تأثير المعلومات المضللة، ولكنها تواجه مستقبلًا غامضًا. ويتعين القيام بالمزيد من العمل لتعزيز الصحافة المستقلة، لا سيما في البلدان التي ترتفع فيها معدلات التضليل.

•وينبغي على الحكومات تجنب اللجوء إلى قطع الإنترنت، الذي يعيق التدفق الحر للمعلومات، ويهدد حقوق الإنسان والعمليات الديمقراطية، وخاصة خلال فترات الانتخابات. في حين أن بعض الحكومات تفتقر إلى الأدوات والمعرفة ومحو الأمية الرقمية والوصول إلى مجتمع أصحاب المصلحة المتعددين الأوسع لمعالجة القضايا المثيرة للقلق من خلال الإشراف الفعال على المحتوى، فإن عمليات الإغلاق لا تعالج الأسباب الجذرية التي تحتاج إلى معالجة، ولكنها تقوض الحقوق والازدهار.

•ويلعب فضاء المعلومات دوراً متزايداً في الصراعات. يمكن للمخاطر الرقمية والقيود المفروضة على التدفق الحر للمعلومات أن تلحق الضرر بالمدنيين في مناطق النزاع. وقد أصبحت الشركات الرقمية جهات فاعلة مهمة في الصراعات، وغالبًا ما تجد نفسها في ظروف صعبة للغاية، حيث يتعين عليها ضمان سلامة الموظفين والتعامل مع الطلبات التي يقدمها المتحاربون. وإلى جانب مسؤوليتهم عن احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني، ينبغي لهم أن يسترشدوا بمبدأ تقليل الضرر أثناء النزاع.

**التضليل والمعلومات المضللة**

• يتم تعريف التضليل على أنه الانتشار غير المقصود لمعلومات غير دقيقة أو كاذبة، في حين أن المعلومات المضللة هي محتوى مزيف متعمد مُصمّم خصيصًا للخداع، ويطرح هذا تحديات كبيرة أمام السياسة العامة داخل المجتمع ككل، وكذلك في القطاع الرقمي.

• وتحتاج الحكومات إلى العمل مع شركات التقنية والجهات الفاعلة المدنية حول مجموعة مشتركة من القيم لمعالجة الطبيعة المتغيرة للتضليل والمعلومات المضللة مع تطور التقنية. كما تحتاج المجتمعات إلى تمكينها بأدوات محو الأمية الرقمية والتدريب؛ لتحديد المحتوى الزائف.

• وتُعدّ المعلومات أو المحتوى الاصطناعي وسائط تم التلاعب بها من معناها الأصلي أو مظهرها الأصلي لأي غرض كان. ويعمل الذكاء الاصطناعي التوليدي على جعل إنتاج المعلومات الاصطناعية أسرع وأسهل، مع ما يترتب على ذلك من عواقب سلبية محتملة على العمليات السياسية، ومنها الانتخابات، حيث يمكن للمعلومات المضللة من قبل الجهات الفاعلة الخبيثة أن تضلل النتائج الديمقراطية وتخربها.

• هناك حاجة إلى نهج أكثر دقة في التعامل مع المعلومات المضللة، والذي يجب أن يركز ليس فقط على الشبكات الاجتماعية أو المنصات الرقمية، بل يجب أن يأخذ في الاعتبار أيضًا المشهد الإعلامي الأوسع. هناك حاجة إلى مزيد من البحث التجريبي لتقييم مخاطر المعلومات المضللة على النشاط السياسي والعمليات الديمقراطية.

• ليس هناك حل عالمي واحد ضد المعلومات المضللة يعمل في كل حالة أو سياق. من غير المحتمل أن تتفق الحكومات على الطريقة الأفضل لمعالجتها. ومع ذلك، يجب أن يكون من الممكن العمل نحو مجموعة مشتركة من المبادئ لتوجيه تطوير السياسات، استناداً إلى حقوق الإنسان والوصول إلى المعلومات.

**دور الأعمال التجارية**

•يمكن للشركات الخاصة أن تلعب دوراً حيوياً في تأمين حقوق الإنسان ولديها مسؤولية تجاه المجتمعات التي تعمل فيها لاحترام الحقوق في ممارساتها التجارية. يتطلب ذلك تقييماً دقيقاً وفعالاً للمخاطر، ومراقبة تأثيرها على حقوق الإنسان، واجراء العناية الواجبة في سلاسل التوريد والتسليم عند تصميم وتطوير واستخدام التقنيات الرقمية، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي.

• ستستفيد الأعمال الرقمية من توجيه أكبر حول ما يعنيه احترامها للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني. يمكن لنهج متعدد الأطراف (بما في ذلك المنظمات الدولية، الجهات الفاعلة الإنسانية، الشركات الرقمية، ومنظمات حقوق الإنسان) أن يساعد في سد الفجوات في الفهم حول كيفية مساهمتهم في ضمان الحقوق والحريات.

الاستدامة والبيئة

**الموضوع**

يمكن للتقنيات الرقمية أن تساهم في حماية البيئة والتخفيف من الأضرار البيئية، ولكن لها أيضًا آثارًا بيئية سلبية كبيرة تحتاج إلى معالجة.

ويمكن للرقمنة أن توفر الأدوات والأجهزة التي تساعد على مراقبة تغير المناخ والتخفيف منه والتكيف معه. - على سبيل المثال، من خلال استخدام التقنيات الرقمية لتقييم عواقب الإجراءات المتخذة بالفعل، ومراقبة مستويات الانبعاثات والتلوث، وتطوير أساليب جديدة في القطاعات الاقتصادية الأخرى التي ستكون أكثر استدامة. وتشمل مجالات التطبيق المفيد للرقمنة (من بين أمور أخرى) البيانات البيئية وأنظمة الغذاء والمياه.

ومع ذلك، فمن المعروف أن المستويات الحالية لاستغلال بعض الموارد النادرة المستخدمة في التقنيات الرقمية وغيرها من التقنيات الجديدة، ويشمل ذلك العناصر الأرضية النادرة، غير المستدامة. ويرتبط استخراج الموارد الحيوية للرقمنة أيضًا بفقدان التنوع البيولوجي والإجهاد المائي. وفي الطرف الآخر من دورة الحياة الرقمية، يتم توليد أكثر من 50 مليون طن من النفايات الإلكترونية على مستوى العالم كل عام، ولا يتم إعادة تدوير سوى القليل منها حاليًا.

ويلزم اتخاذ إجراءات عاجلة فيما يتعلق بانبعاثات الكربون الصادرة عن القطاع الرقمي، والتي تعتبر كبيرة ومتنامية، ومن المتوقع أن تنمو بشكل أكبر مع انتشار إنترنت الأشياء والذكاء الاصطناعي.

وتنشأ التأثيرات البيئية في جميع مراحل دورة الحياة الرقمية، ويشمل ذلك التصنيع والبنية التحتية وتخزين البيانات والتحليل والحساب والاستخدام من قبل المنظمات والأفراد والتخلص منها. ويولى اهتمام متزايد لإمكانية قيام اقتصاد رقمي أكثر دائرية، ويشمل ذلك التدابير الرامية إلى تحسين كفاءة استخدام الطاقة، وإطالة عمر الأجهزة الرقمية، وتعزيز الإنتاج والاستهلاك المستدامين، وتشجيع إعادة الاستخدام وإعادة التدوير، واستعادة الموارد الشحيحة.

**الرسائل**

**العلاقة بين الرقمنة والبيئة**

• لا تزال المناقشات حول التحول الرقمي وتغير المناخ تُعقد في غالبيتها الساحقة في صوامع منفصلة، وقد يكون هناك سوء فهم للروابط بين التقنية الرقمية والبيئة. ومن المهم جعل الصلة بين التقنية الرقمية والبيئة مفهومة على نطاق أوسع، ولا سيما من خلال بناء واجهة أقوى بين هيئات صنع القرار المعنية بالتنمية الرقمية والاستدامة البيئية على المستويين الوطني والدولي، حيث يعد تحقيق مجتمع رقمي شامل ومستدام بيئيًا، أمرًا بالغ الأهمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

كما ينبغي أن تكون التحولات الرقمية والبيئية متسقة ومستدامة بشكل متبادل، خاصة وأن السياسات الرقمية غير المستدامة بيئيًّا لن تكون مستدامة بأي معنى آخر. وتتطلب الاستجابة لذلك التقدم من المناقشة رفيعة المستوى نحو معايير وتنظيم وإجراءات واضحة من جانب جميع أصحاب المصلحة.

• يجب على خبراء البيئة مناقشة التحديات التي يواجهونها مع خبراء التقنية من أجل تحديد الطرق العملية التي يمكن للتقنية الرقمية من خلالها تسهيل الاستدامة. ومن المهم أن تعكس النهج الرقمية الظروف الحقيقية التي سيتم نشرها فيها، ويشمل ذلك قيود التكلفة والاتصال والموثوقية والصيانة. وما هو مناسب في سياق واحد غالبا ما يكون غير مناسب في سياقات أخرى.

• يمكن لمجتمع الـ NRIs التابع لمنتدى حوكمة الإنترنت أن يلعب دوراً مفيداً في ربط القضايا الرقمية والبيئية على المستويين العالمي والوطني.

**معالجة التحديات البيئية**

• يمكن للتقنيات الرقمية أن تساهم في فهم أفضل للمشاكل البيئية التي تواجه المجتمع العالمي. كما يمكن للكميات الكبيرة من البيانات التي تولدها الخدمات الرقمية الآن، وكذلك نطاق وحجم التحليل المدعوم بالذكاء

الاصطناعي، أن تكمل أنظمة المراقبة البيئية لتمكين استهداف السياسات والتدخلات بشكل أفضل للحد من الآثار البيئية ودعم التخفيف والتكيف مع تأثير تغير المناخ.

**معالجة البصمة البيئية الرقمية**

• للتقنيات الرقمية آثار بيئية سلبية كبيرة تتعلق بشكل خاص باستغلال الموارد النادرة، واستهلاك الطاقة وتغير المناخ، وتوليد النفايات الإلكترونية والتخلص منها. وتقع على عاتق جميع أصحاب المصلحة مسؤولية تقليل هذه الآثار.

• إن اعتماد مبادئ الاستدامة البيئية من قبل أصحاب المصلحة في عمليات صنع القرار سيكون حاسما لتمكين التحول الأخضر العادل. وينبغي دمج هذه المبادئ في تصميم الاستراتيجيات الرقمية الوطنية، ونماذج الأعمال والممارسات، وتصميم ونشر الشبكات والأجهزة والتطبيقات والخدمات.

• وينبغي زيادة المسؤولية البيئية في القطاع الرقمي. ويجب أن تتجاوز الجهود المبذولة لتخضير القطاع الرقمي مراكز البيانات لتغطية سلسلة القيمة بأكملها. كما ينبغي للحكومات والهيئات الدولية أن تتعاون لتفويض الإنتاج المسؤول للأجهزة الإلكترونية واستخدامها والتخلص منها. إن العقوبات على عدم الامتثال والحوافز للممارسات الصديقة للبيئة أمر بالغ الأهمية لتحقيق المساءلة ودفع الاستدامة.

• وتلعب المعايير دوراً مهمًّا في تحديد الإطار الذي يتم من خلاله نشر المنتجات والخدمات الرقمية داخل المجتمعات. وينبغي للهيئات المعنية بوضع المعايير أن تأخذ بعين الاعتبار التأثيرات البيئية في عمليات صنع القرار لديها، بما يعكس الحاجة إلى منتجات وخدمات للحد من استخدامها للموارد الشحيحة وتقليل استهلاك الطاقة وانبعاثات الكربون. ويجب أن تلتزم الشركات باستخدام المعايير المسؤولة بيئيًّا في تطوير المنتجات والخدمات.

**اقتصاد رقمي دائري**

• هناك اهتمام متزايد بالانتقال نحو اقتصاد رقمي أكثر دائرية، يتميز باستخدام أكثر كفاءة للموارد النادرة، وزيادة استخدام الطاقة المتجددة، وتحسين كفاءة استخدام الطاقة في الشبكات والأجهزة، وتخزين البيانات بشكل أكثر انتقائية، وزيادة طول عمر الأجهزة الرقمية وقدرتها على التكيف (يشمل ذلك الإصلاح وإعادة الاستخدام)، وإدارة أفضل للأجهزة في نهاية عمرها الافتراضي.

• وتلعب إعادة التدوير واستعادة الموارد النادرة دوراً حيويًّا في الإدارة البيئية للتحول الرقمي. ويجب زيادة مستويات إعادة التدوير- وخاصة المواد الكيميائية السامة والمعادن النادرة-؛ لضمان سلامة الأفراد وتأمين الإمدادات على المدى الطويل، كما ينبغي تنظيم التجارة الدولية في النفايات الإلكترونية؛ لحماية مصالح البلدان المتلقية، وخاصة في الجنوب العالمي.

• وينبغي أن تكون المعلومات المتعلقة بالخيارات البيئية متاحة بسهولة لجميع الأفراد. كما يجب أن تكون الشركات الرقمية شفافة بشأن التأثير البيئي لمنتجاتها وخدماتها، وأن توفر المعلومات للمستهلكين. ويمكن للحكومات أن تتبنى سياسات شراء مستدامة لتشجيع تطوير منتجات أكثر استدامة.

**الذكاء الاصطناعي والتقنيات الجديدة**

• يجب دمج الاعتبارات البيئية والمناخية في تطوير الذكاء الاصطناعي. ويتعين علينا أن نضمن أن الذكاء الاصطناعي لا يخلق مشاكل أكثر مما يحلها، ويخفف من تأثيرها على المناخ. وينبغي تقييم الكفاءة البيئية للذكاء الاصطناعي بعناية وشفافية. وينبغي تعزيز بناء القدرات وتبادل المعلومات ودعم النظم البيئية المحلية المستدامة للذكاء الاصطناعي.

· ويتعين على الحكومات والقطاع الخاص تمويل الأبحاث في مجال الطاقة المتجددة، والأجهزة الصديقة للبيئة، ومدّ الكابلات، ونشر الأقمار الصناعية بكفاءة. ومن الممكن أن يؤدي الدعم المالي والحوافز إلى تعزيز تطوير أساليب مؤثرة واعية بيئيًّا؛ مما يمهد الطريق لمستقبل رقمي أكثر مراعاةً للبيئة.